

## نحو جعل الميزانية العامة للدولة الترجمة السنوية للخطة

-إعادة هيكلة بناء خطة التنمية لتعكس فصولها مايلي:

- أ. تحليل الوضع الراهن في سنة الأساس (السنة السابقة لسنة بدء الخطة).
- ب. فصل عن القطاعات الحقيقية في الاقتصاد الكويتي (الزراعة والصيد، والصناعات التحويلية، والخدمات، وما تتضمنه هذه القطاعات المجمعة من قطاعات فرعية، تعكس ما ورد في التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC).
- ج. فصل (وهو الأهم في مجال ربط الميزانية بالخطة، خاص بالمالية العامة). على أن يتضمن، من وجهة نظر الخطة، بنود الانفاق الجاري والرأسمالي، ومصادر التمويل. مع مساهمة هذا الفصل بتركيب جدول للتدفقات المالية بين مختلف القطاعات (القطاعات من وجهة نظر المحاسبة القومية، والواردة في نظام 1993 و2008، والمستخدمة لإدارة الاقتصاد الكلي بدولة الكويت، وكافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، هي القطاعات غير المالية، وتشمل كل القطاعات المنتجة للسلع والخدمات ما عدا المالية، والقطاعات المالية، وتشمل كل الوحدات العاملة في الوساطة المالية ممثلاً بإحصاءات البنك المركزي، والقطاع الحكومي ممثلاً بالميزانية العامة للدولة، القطاع العائلي ممثلاً بنتائج مسح ميزانية الأسرة، للدولة، القطاع العائلي ممثلاً بنتائج مسح ميزانية الأسرة، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات ممثلة بإحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية، والقطاع الخارجي ممثلاً بميزان المدفوعات).
- وينتج عن هذا الفصل تنبؤ بالميزانية العامة للدولة خلال فترة الخطة متوسطة الأجل (لم لغاية الآن من قبل مجلس الأمة، حسب علمي المتواضع). على أن تكون هذه التنبؤات، خلال كل سنة من سنوات الخطة، والتي تمثل بدورها الميزانية العامة للدولة، معتمدة على سيناريوهات تعكس توقعات بنود الميزانية المختلفة، وأهمها الإنتاج والأسعار النفطية.
- د. فصل لوضع والتطورات المحتملة في الاقتصاد الدولي، ينتج عنه تصورا، ضمن سيناريوهات، لوضع ميزان المدفوعات الكويتي خلال فترة الخطة.
- هـ. فصل عن الإطار المؤسسي للخطة (التشريعات اللازمة، وإصلاح الحالي، وإجراءات دعم التنافسية ومحاربة الاحتكار، والحوكمة خاصة تفعيل تنفيذ القوانين، وامكانيات الدمج، وغيرها). مع التركيز في هذا الفصل على الإصلاحات المؤسسية والإدارية اللازمة، مثل الحكومة الإلكترونية، والرقمنة، وغيرها من الأمور المرتبطة بالإصلاح المؤسسي والإداري).
- و. فصل عن الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة (على أن يتضمن، ضمن أمور أخرى، تقييم السياسة الضريبية الحالية، وما تتضمنه من تقييم لوضع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بهدف توسيع "لقاعدة الضريبية" وتقييم وضع الإعانات، والتحويلات، والاولويات القطاعية الموجهة بالطلب المحلي، والصادرات، وإحلال الواردات). ومن المفترض أن

إسهامات هذا الفصل ستساهم في اصلاح جانب الإيرادات والنفقات بالميزانية العامة للدولة خاصة في مجال ما سوف يترتب على الاستثمارات العامة والخاصة والشراكة، في أنشطة الصادرات غير النفطية، والأنشطة التي يحركها الطلب المحلي، وتلك التي يحركها إحلال الواردات. وما سوف يترتب على ذلك من طلب على العمالة الكويتية في الأنشطة الخاصة والشراكة.

و. ملحق يتضمن قواعد بيانات الخطة (مع الحاجة لإصلاح قواعد البيانات الحالية، من حيث توفير السلاسل الزمنية غير المتوفرة، والتحديث المستمر للبيانات).

ز.